A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/352
12 September 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ٧٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة: المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - في عام ١٩٩٦ عقد المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح دورة واحدة في جنيف في الفترة من ١ إلى ٥ تموز/يوليه، برئاسة السيد ميتسورو دونواكي (اليابان). ويقدم هذا التقرير عن أعمال المجلس عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٣/٣٨ شين المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣.

٢ - وكان أحد أعضاء المجلس، وهو السيد إدنان ت. أغاييف (الاتحاد الروسي)، قد أكمل مدة عضويته في عام ١٩٩٥. وقد شكرته على ما قدمه من خدمات إلى المجلس. كما رحبت بالأعضاء الجدد العديدين: السيد تشينغا جدج دوبي (زمبابوي)، والسيد يوري كليوكين (الاتحاد الروسي)، والسيدة وانغاري ماثاي (كينيا). ومن دواعي سروري بوجه خاص أن عددا أكبر من النساء قد قبل دعوتي للانضمام إلى المجلس. وترد في مرفق هذا التقرير قائمة بأسماء الأعضاء الحاليين.

٣ - وبصفته مجلس أمناء لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، كرس المجلس الاستشاري يوما واحدا من الدورة لاستعراض أعمال المعهد. ويرد تقريري عن أعمال المعهد منشورا في وثيقة منفصلة (A/51/364).

٤ - وكان في جدول أعمال المجلس أربعة بنود تهم المجتمع الدولي بوجه خاص في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي هي: (أ) معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ (ب) عملية الاستعراض المعززة لمعاهدة عدم

---

* A/51/150.

انتشار الأسلحة النووية؛ (ج) نزع الأسلحة الخفيفة والألغام الأرضية المضادة للأفراد؛ (د) دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح.

٥ - واستغل المجلس وجود وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، لتوسيع نطاق جدول أعماله لبحث القضايا المتعلقة بـ "نزع السلاح الوقائي" كمساهمة في منع المنازعات.

ألف - معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

٦ - اجتمعت مع المجلس في ١ تموز/يوليه ١٩٩٦، في الوقت الذي اتضح فيه أن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في نهاية الجزء الثاني من جلسة المؤتمر المعقودة في ٢٨ حزيران/يونيه. وفي كلمتي التي ألقيتها في المجلس، أكدت مرة أخرى ما كنت قد ذكرته في الرسائل العديدة التي بعثتها إلى المؤتمر: ينبغي ألا يحول أي شيء دون اعتماد المعاهدة في عام ١٩٩٦، وفقا لرغبات الجمعية العامة المعرب عنها في الدورة الخمسين. واتفق معظم أعضاء المجلس مع رأي بأن المعاهدة ستكون خطوات ذات شأن نحو تحسين المناخ السياسي لصالح نزع الأسلحة النووية وبأنها ستكون مساهمة في تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية.

٧ - وقد دعم المجلس الجهود التي بذلتها مع الحكومات وأعضاء مؤتمر نزع السلاح للإبقاء على الطابع العاجل لاعتماد المعاهدة وعدم مقبولية إلغائها. كما شجعني على التدخل في اللحظة المناسبة مباشرة مع الحكومات أو ضمن إطار مؤتمر نزع السلاح الذي تم توسيعه مؤخرا. وأحاط علما أيضا بتعليقي القائل بأنه ينبغي عدم التقليل من شأن مشكلة الموارد المالية عند تنفيذ معاهدة حظر التجارب في نهاية المطاف.

باء - عملية الاستعراض المعززة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

٨ - فيما يتعلق بالعملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المقرر عقده في عام ٢٠٠٠، وافق معظم الأعضاء على أن نجاح الدورة الأولى للجنة التحضيرية، المقرر عقدها في نيسان/أبريل ١٩٩٧، يعتمد اعتمادا كبيرا على إعمال معاهدة حظر التجارب، أو، بخلاف ذلك، فإنه ما لم يتم التوصل إلى أي اتفاق بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية، فإن مناخ الاجتماع قد يضر بذلك النجاح. بيد أنه أشير إلى أن أحد العوامل المخففة لتأخير اعتماد تلك المعاهدة يتمثل في أنه لا يمكن التصور بأن الدول الحائزة للأسلحة النووية التي أعلنت تعليقها لتجريب الأسلحة النووية ستبدأ مرة أخرى في إجراء التجارب. ووفقا لهذا الاحتمال، أكد المجلس أن الإجراء الذي يتخذه الأمين العام بالدعوة المبكرة لإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتنفيذ السلس لعملية الاستعراض المعززة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يمكن أن يكون أكثر أهمية.

٩ - وقد قدمت ورقة أعدها أحد أعضاء المجلس، البروفسور جون سيمبسون مجموعة مكثفة ومثيرة للتفكير من القضايا الفنية والإجرائية التي ينبغي أن يتم تناولها فيما يتعلق بانعقاد اللجنة التحضيرية. ويشعر المجلس بوجه عام بأن التحضيرات الفنية للجنة التحضيرية ينبغي أن تبدأ بأسرع ما يمكن. وأوصى بأن أحث الجهات المودعة على بدء هذه العملية الآن.

جيم - نزع الأسلحة الخفيفة والألغام البرية المضادة للأفراد

١٠ - رحب المجلس بالعودة إلى مسألة نزع الأسلحة الخفيفة وأعرب عن دعمه لنطاق النشاط الابتكاري والذي يشكل سابقة الذي اضطلعت به الأمم المتحدة. وحيث أن خطورة العواقب المترتبة على انتشار الأسلحة الخفيفة في المناطق المعرضة للمنازعات أصبحت معروفة على نطاق أوسع، فقد نقل لي المجلس تأييده القوي لتعزيز المنظمة للتعاون الدولي في هذا الميدان وللجهود المبذولة بالفعل.

١١ - ورحب المجلس بالتقرير الذي أعده أحد أعضاء المجلس، العميد ج. فان ديرغراف، عن التطورات الإيجابية نحو تحقيق حالة أمنية متواصلة ومستقرة في مالي - اتفاق السلام، وتسريح المقاتلين السابقين ونزع أسلحتهم وإعادة إدماجهم في المجتمع، والجهود التعاونية التي بذلتها مختلف مكاتب الأمم المتحدة - وكلها مسائل رمز لها بشعلة احتفال السلم الذي أقيم في مالي، تمبوكتو في آذار/مارس ١٩٩٦. وقام العميد فان ديرغراف ومدير مركز شؤون نزع السلاح بالتصديق العام على تدمير تلك الأسلحة.

١٢ - ودعم المجلس أيضا جهود بناء السلام التي بذلتها الأمم المتحدة في غرب أفريقيا على أساس نهج تناسبي ومتكامل للأمن والتنمية، أي معالجة القضايا المتصلة بالأمن، وبناء المؤسسات المدنية، وتعزيز تنمية القطاع الاقتصادي. وذلك لم يبد للمجلس بمثابة استخدام أكثر كفاءة وفعالية لقدرات المنظمة فحسب، بل أيضا استثمار أكثر جذبا للبلدان المانحة. وفي ذلك الصدد، أبدى أعضاء المجلس دعما قويا لمبادرتي الخاصة بالدعوة إلى إجراء مشاورات رفيعة المستوى للبلدان المساهمة لإدامة جهود المنظمة في تلك المنطقة.

١٣ - ورحب المجلس بعقد الدورة الأولى (٢٤-٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦) لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الخفيفة. وقدم السيد ميتسورو دونواكي، رئيس الفريق، بيانا بشأن التوجه الذي سيتبعه الفريق - ورأى المجلس أن عقد حلقات عمل للخبراء في مختلف المناطق، عن طريق صندوق خاص ينشأ لذلك الغرض، سيساعد في تركيز وتعميق عمل الفريق في مجال النواحي الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية لظاهرة الأسلحة الخفيفة. وفي ذلك الصدد، أيد المجلس اقتراح مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح الداعي إلى أن يطلب الفريق مساعدة المعهد، الذي أقام علاقات مكثفة وقيمة مع باحثين في الميدان من جميع أنحاء العالم.

١٤ - ورحب المجلس أيضا باعتماد المؤتمر الاستعراضي للأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (٢٢ نيسان/أبريل - ٣ أيار/مايو ١٩٩٦) للبروتوكول الثاني المنقح للألغام البرية المضادة للأفراد. كما رحب بالانجازات التي تشكل سابقة في مجال قانون الحد من الأسلحة والمتمثلة في اعتماد البروتوكول الثاني، ولا سيما في الناحيتين التاليتين: تطبيقه على المنازعات ذات الطابع غير الدولي وحظر نقل الألغام البرية المضادة للأفراد غير ذاتية التدمير. بيد أن أعضاء المجلس شاركوني في الألم، من وجهة النظر الإنسانية، لأن الدول لم تتمكن من الاتفاق على حظر كامل لهذه الأسلحة. وأثيرت نقطة مفادها أن فرض حظر كامل على الألغام البرية المضادة للأفراد لن يكون، بالنسبة لبعض الدول، مجديا إلا عندما تكون هناك وسائل بديلة واقعية متاحة لتلبية شواغلها الدفاعية المشروعة. وبغير مساس بهذه النقطة، أعرب المجلس عن رغبته في تشجيعي على مواصلة ما أبذله من جهود لتحقيق حظر كامل باستخدام آلية الاستعراض السنوي للاتفاقية كعامل حفاز لتعزيز إعمالها. ورحب المجلس بمبادرة كندا الداعية إلى عقد اجتماع في أوتوا في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، للبلدان التي أعلنت تأييدها لفرض حظر عالمي على الألغام البرية المضادة للأفراد أو اتخذت مبادرات من طرف واحد لتقييد استخدام تلك الألغام أو نقلها، واعتبر ذلك الاجتماع وسيلة للإبقاء على الزخم الذي سيفضي إلى فرض حظر دولي شامل. ورحب أيضا بمبادرة اليابان لرعاية مؤتمر دولي بشأن النواحي الإنسانية لمسألة الألغام البرية في شباط/فبراير ١٩٩٧.

دال - الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح

١٥ - على الرغم من أن المجلس أحاط علما بالرأي الذي أعرب عنه رئيس الفريق العامل الثاني لهيئة نزع السلاح والقائل بأن هناك، من حيث المبدأ، تأييدا لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، فقد سلم بأن هناك تباعدا في الآراء بشأن توقيت تلك الدورة وأهدافها. وإذا تركنا مسألة التوقيت جانبا، وهي مسألة يجب بالضرورة ألا تبت فيها سوى الدول الأعضاء في الجمعية العامة، فإن المجلس أكد بقوة أن حشدا دوليا بهذه الأهمية ينبغي ألا يكرر عجز الدورتين الاستثنائيتين الثانية (١٩٨٢) والثالثة (١٩٨٨) عن التوصل إلى اتفاق.

١٦ - إن العالم قد تغير بصورة درامية منذ عقد الدورة الاستثنائية الأولى في عام ١٩٧٨. فقد جاء اعتماد الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة لجمعية العامة، وهي أول دورة استثنائية مكرسة لنزع السلاح (قرار الجمعية العامة د إ - ٢/١٠)، في لحظة استثنائية للغاية من تاريخ الحوار المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح. ونتيجة لذلك، فقد تمكنت الوثيقة الختامية من انتزاع وتشييد "رؤيا عظيمة" وبرنامج عمل طويل الأجل. ومن الصعب تكرار هذه اللحظة ومن الأحرى عدم السعي إلى ذلك. ولذا، فإن معظم أعضاء المجلس رأوا أنه سيكون من الحكمة الاحتفاظ بالوثيقة الختامية بشكلها الحالي.

١٧ - وأعرب أعضاء عن قلقهم لأن عقد مزيد من الدورات الاستثنائية المكرسة فقط لنزع السلاح سيؤدي إلى بذل محاولة غير مجدية لتنقيح الوثيقة الختامية. ولتحاشي ذلك، ولعكس التغيرات التي حدثت في الوضع الدولي منذ عام ١٩٧٨، رأى كثير من الأعضاء أنه يمكن التفكير في اتخاذ خطوة جديدة نحو الألف سنة القادمة بالتركيز على نحو أوسع على الأمن والسلام ونزع السلاح، وربما يكون ذلك في شكل عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة.

١٨ - وهناك أيضا من بين الأعضاء من رأى أنه، نظرا للوقت الذي انقضى منذ اعتماد الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، والتغيرات العميقة والبعيدة المدى التي حولت الوضع الأمني الدولي منذ عهد الحرب الباردة، ومقدم قرن جديد، فإنه يمكن الاستفادة من عقد دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح لاستعراض وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق "الرؤيا العظيمة" وبرنامج عمل الوثيقة الختامية، إذ أن الرؤى المستمدة من هذا التقييم وهذا الاستعراض ستكون بلا شك قيمة لوضع برنامج جديد لنزع السلاح يتلاءم مع قرن جديد ويمكن صياغته في مؤتمر لاحق للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح والأمن الدولي.

١٩ - وفيما يتعلق بأنسب وقت لعقد الدورة الاستثنائية، رأى المجلس أن تقديم مشورته في هذا الصدد سابق لأوانه. وبدلا من ذلك، فقد أكد بقوة أن هذا الاجتماع ينبغي أن يعد إعدادا دقيقا وأن ينعقد عند توافر أفضل الفرص لنجاحه. واتفق الأعضاء معي في الرأي القائل بأن التقدم المحرز في التحضيرات للاجتماع والجو المحيط بتلك التحضيرات سيكونان أنسب مؤشر للوقت الملائم لعقد هذا الاجتماع. كذلك بحث المجلس المقترحات المقدمة من المنظمات غير الحكومية بشأن عقد مؤتمر آخر للسلام في لاهاي في عام ١٩٩٩ للاحتفال بالذكرى المئوية لحدث عام ١٨٩٩.

٢٠ - وينبغي أن تتضمن العملية التحضيرية النظر الموضوعي في جدول أعمال الاجتماع المقبل. ووافق الأعضاء بوجه عام على أن يكون جدول الأعمال متوازنا في مجالي قضايا الأسلحة النووية والتقليدية. ورغم أن نزع الأسلحة النووية وعدم انتشارها لا يزالان يشكلان أكبر مصدر للقلق، فقد سلم الأعضاء أيضا بأن الحد من الأسلحة التقليدية وقضايا نزع السلاح، بما في ذلك الألغام البرية، ينبغي أن تكون أكثر بروزا في جدول الأعمال مما كانت عليه في الماضي.

٢١ - كذلك ناقش المجلس البرنامج المتغير لنزع السلاح وسيواصل تلك المناقشة. ورأى كثير من الأعضاء أن مسألة "نزع السلاح العام الكامل تحت رقابة دولية فعالة"، حتى وإن كانت هدفا نهائيا، ينبغي أن تستعرض استعراضا دقيقا في ضوء الحقائق اليومية الحالية. وأبدوا تعاطفهم مع ندائي إلى المجتمع الدولي لمعالجة قضية الإرهاب، غير أنهم رأوا أنه ينبغي زيادة التفكير في كيفية إدماجه في برنامج "نزع السلاح".

ثانيا - "نـــزع الســـلاح الوقائـــي" بوصفـــه مساهمة في منع المنازعات

٢٢ - بناء على مبادرة السيد كيرت غاستيغر، مدير برنامج الدراسات الأمنية الاستراتيجية والدولية التابع لمعهد التعليم العالي للدراسات الأمنية الدولية في جنيف، أجرى المجلس مناقشة بشأن دور "نزع السلاح الوقائي" بوصفه مساهمة في منع المنازعات. ورأى المجلس أن هذا المفهوم يتصل اليوم بنزع السلاح على مستوى الأسلحة الصغيرة أكثر من اتصاله بنزع الأسلحة التقليدية أو أسلحة الدمار الشامل. ورحب بالبيان الذي أدلى به وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، الذي وضع فيه تدابير "نزع السلاح الوقائي" في إطار المفهوم العام للإجراءات الوقائية.

٢٣ - وفي ذلك الصدد، شاركني الأعضاء فيما أشعر بـــه مـن قلـق بالـغ إزاء محنـة وســـط أفريقيا، فيما يتعلق بالعواقب الإنسانية التي تلت الأحداث التي جرت في رواندا في عام ١٩٩٤ فضلا عن الكمية الكبيرة للأسلحة الموجودة في تلك المنطقة. وأعربوا عن دعمهم للجهود الدؤوبة التي تبذلها المنظمة لنزع فتيل الحالة المتفجرة المحتملة في بوروندي.

٢٤ - وأكد الأعضاء ضرورة قيام الأمم المتحدة باتباع نهج متكامل للعمل الوقائي الذي يستلزم التنسيق بين أنشطة نزع السلاح والأنشطة الإنمائية والإنسانية. وأعرب المجلس عن تقديره للصعوبات التي تتمثل في إقناع الحكومات بمزايا العمل الوقائي. وفي ذلك الصدد، أشار الأعضاء إلى أن تعبئة الرأي العام، التي كثيرا ما تتم عن طريق جهات فاعلة غير حكومية، يمكن أن تكون ذات تأثير قوي على السياسات الحكومية، وأعربوا عن اقتناعهم بأن المسؤولية ينبغي ألا تلقى على كاهل الأمم المتحدة وحدها، وبأن الحكومات والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ينبغي أن تكون أيضا مسؤولة عن العمل الوقائي أو انعدامه. وشدد العديد من الأعضاء على ضرورة تنظيم مزيد من التدريب المكثف للعاملين في مجال حفظ السلام، كما أعربوا عن سرورهم لإيلاء قدر أكبر، وإن لم يكن كافيا، من الاهتمام في هذا الشأن. ورحبوا بمشروع المتابعة الذي يضطلع به معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، والذي يتناول استراتيجيات التسريح ونزع السلاح ومنع المنازعات، مع التركيز في المقام الأول على غرب أفريقيا.

ثالثا - الاجتماع مع المنظمات غير الحكومية

٢٥ - واصل المجلس الاستشاري عقد الاجتماعات مع ممثلي المنظمات غير الحكومية، وتلك ممارسة مفيدة، وانتهز فرصة عقد دورته في جنيف للالتقاء بالعديد من أعضاء اللجنة الخاصة المعنية بنزع السلاح التابعة للمنظمات غير الحكومية، جنيف. وأكد ممثلو المنظمات غير الحكومية للمجلس الأهمية التي تعلقها منظماتهم على حكم محكمة العدل الدولية على عدم مشروعية استخدام الأسلحة النووية. وأعربوا عن أملهم في أن تنعكس حملتهم من أجل عالم خال من الأسلحة النووية في برامج الأجهزة المتعددة الأطراف المعنية بنزع السلاح دونما تأخير.

٢٦ - ورحب مجتمع المنظمات غير الحكومية بإمكانية عقد الدورة الاستثنائية الرابعة كفرصة لتعبئة الرأي العام وتهيئة التزام جديد بنزع الأسلحة النووية. وتعهدوا بدعم منظماتهم لتشكيل لجنة تحضيرية ناجحة للمؤتمر الاستعراضي القادم للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٧، كما أكدوا، في ذلك السياق، أن المنظمات غيرالحكومية تأمل في إيجاد فرصة لمخاطبة دورات اللجنة.

٢٧ - وينبغي الاعتراف بالضرورة القصوى لنزع الأسلحة التقليدية، والأسلحة الصغيرة، في ذلك السياق، حيث أن زيادة هذه الأسلحة لها آثار مباشرة على حالات حقوق الإنسان فضلا عن أنها تقوض الجهود الإنمائية للبلدان الأكثر فقرا. وتسعى المنظمات غير الحكومية إلى الاضطلاع بدور أكبر في المنتديات الحكومية الدولية وتتطلع إلى إعادة النظر في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح بحيث تعكس على نحو أكمل الدور الحيوي الذي تقوم به.

رابعا - مركز جنيف للسياسات الأمنية

٢٨ - بدعوة من حكومة سويسرا، شارك المجلس في اجتماع في مركز جنيف للسياسات الأمنية، وهو معهد دولي أنشئ حديثا للتعليم والتدريب للموظفين الحكوميين العاملين في مجال السياسات الأمنية. وقام بمخاطبة الاجتماع رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية، الدكتور كورتيليو سوماروغا، الذي عرض استعراضا شاملا لسياسات لجنة الصليب الأحمر الدولية المتعلقة بالألغام البرية المضادة للأفراد، واستمع الاجتماع إلى تعهده بالعمل من خلال الجهود الوطنية والإقليمية لتحقيق حظر كامل لتلك الأسلحة[1]. واستمع الاجتماع أيضا إلى عرض جديد لتنفيذ نزع السلاح في العراق من الرئيس التنفيذي للجنة مجلس الأمن التابعة للأمم المتحدة، السيد رولف ايكيوس، الذي كان عائدا من رحلة إلى بغداد.

خامسا - الأعمال المقبلة

٢٩ - أعرب المجلس مرة أخرى عن تقديره لي على قيامي بإحياء ممارسة المجلس القائمة على الاجتماع مرتين في السنة - فقد اجتمع مرتين في عام ١٩٩٤ وعام ١٩٩٥ - كما أعرب عن أسفه لأن الأزمة المالية الحالية للمنظمة لم تمكنها من الاجتماع سوى مرة واحدة في عام ١٩٩٦، ولأنها ربما تجتمع مرة واحدة فقط في عام ١٩٩٧. وأعرب عن أمله الصادق في العودة إلى ممارسة الاجتماع مرتين في السنة بمجرد أن يتسنى ذلك من الناحية المالية.

٣٠ - وسيواصل المجلس الإبقاء على المشاكل المتصلة بنزع الأسلحة النووية والمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كبنود تحظى بأولوية عليا في جدول أعماله. وفيما يتعلق بالمشاكل المتصلة بالأسلحة التقليدية الرئيسية، يدرك المجلس أن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية سيتم استعراضه من قبل فريق من الخبراء الحكوميين في عام ١٩٩٧، وهو يتطلع إلى الحصول

على نتائج ذلك الاستعراض. وقد تعمق في هذه الدورة اهتمام المجلس بنزع الأسلحة الخفيفة وعلاقتها بالعمل الوقائي كما أظهر اهتماما كبيرا بإبراز تلك البنود في جدول أعماله المقبل.

٣١ - وعلاوة على ذلك، فقد أبلغني المجلس بأنه سيواصل النظر في جميع احتمالات عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة بشأن نزع السلاح أو مؤتمر عالمي لتحديد رؤيا جديدة لنزع السلاح والأمن الدولي في القرن الحادي والعشرين.

٣٢ - وأود أن أعرب عن امتناني لأعضاء المجلس على تبادل الآراء الحيوي الذي قمنا به في جنيف وعلى ما قدموه لي من مقترحات وتوصيات.

الحواشي

(١) أورد البيان الذي أدلى به الرئيس سوماروغا في نزع السلاح: استعراض دوري تجريه الأمم المتحدة، المجلد التاسع عشر، رقم ٢، ١٩٩٦.

المرفق

أعضاء المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح

السيد ماركوس كاستريوتو دي أزاميخوا
السفير
سفارة البرازيل لدى الأرجنتين
بوينس آيرس

السيد ميتسورو دونواكي
السفير
شعبة الحد من الأسلحة ونزع السلاح
وزارة الخارجية
طوكيو

الكولونيل (متقاعد) تشينغا جدج دوب
مدير عام
الصناعات الدفاعية الزمبابوية المحدودة
هراري

السيد أندريه إردوس
نائب وكيل وزارة الخارجية
وزارة الخارجية
بودابست

الفريق (متقاعد) إيمانويل أ. إرسكين
أكرا

الدكتور كورت غاستيغر
أستاذ بالمعهد العالي للدراسات الدولية
مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية ودراسات الأمن الدولي
جنيف

العميد (متقاعد) هيني ج. فان دير غراف
مدير مركز الحد من الأسلحة وتكنولوجيا التحقق
جامعة آيندهوفن للتكنولوجيا
آيندهوفن، هولندا

الدكتور جوزيف هوليك
السفير
أديس أبابا

السيد أوميرسيريتش كاسينوف
مدير
معهد كازاخستان للدراسات الاستراتيجية
ألماتي

السيد يوري ب. كليوكين
نائب مدير
إدارة شؤون الأمن ونزع السلاح
وزارة الخارجية
موسكو

السيد ناتاراجان كريشنان
السفير
بانغالور، الهند

السيد فرانسوا دو لا غورس
السفير
باريس

السيد جيمس ف. ليونارد
السفير
آرلنغتون فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية

البروفسور وانغاري ماتاي
منسق حركة الحزام الأخضر
نيروبي

السيدة بيغي ماسون
السفيرة
زميل خارجي أقدم، مركز يورك للدراسات الدولية والاستراتيجية
تورونتو، أونتاريو، كندا

السيد روخيليو بفيرتير
السفير
سفارة الأرجنتين لدى المملكة المتحدة
لندن

السيد شا زوكانغ
السفير لشؤون نزع السلاح
البعثة الدائمة للصين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف
جنيف، سويسرا

السيد محمد إ. شاكر
السفير
سفارة جمهورية مصر العربية لدى المملكة المتحدة
لندن

البروفسور جون سمبسون
مدير مركز ماونتباتن للدراسات الدولية
إدارة السياسات العامة
جامعة ساوثهامبتون
ساوثهامبتون، المملكة المتحدة

السيدة ستي عزيزة عبود
وكيلة الوزارة، شعبة السياسات العامة
وزارة الدفاع في ماليزيا
كوالا لمبور

السيد نانا سوتريسنا
السفير المتجول
وزارة الخارجية
جاكارتا

السيد كلاوس تورنود
السفير
سفارة فنلندا لدى فرنسا
باريس

عضو بحكم منصبه

السيد سفري لودغارد
مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح
جنيف

- - - - -